

الفصل الخامس

تصنيف الائتمان / التمويل
وتحديد المخصصات

الفصل الخامس

"تصنيف الائتمان/التمويل وتحديد المخصصات"

أ- ضوابط تصنيف حسابات الائتمان (التمويل) وتعليق الفوائد (الأرباح) وتحديد المخصصات عليها:

* يجب على جميع شركات التمويل عند تصنيف حسابات الائتمان (التمويل) لديها وتكوين المخصصات وتعليق الفائدة (العائد) عليها الالتزام بالتعليمات التالية:-
أولاً- تعريفات:-

تستخدم التعريفات التالية لأغراض تطبيق هذه التعليمات فقط ولا يقصد منها إجراء أي تعديلات على التعريفات الأخرى الواردة في كتاب تعليمات شركات التمويل.
١- حسابات الائتمان (التمويل):-

وتشمل كافة أنواع القروض وضم التمويل الإسلامي من مرابحات ومساومات واستصناع وإجارة وأي ذمم أخرى تسدد وفقاً لقسط أو أقساط محددة المدة وأي التزامات أخرى.
٢- حسابات الائتمان (التمويل) المعاد جدولتها:-

وتشمل أيضاً من حسابات الائتمان (التمويل) السابق ذكرها إذا ما تقرر إعادة جدولة سدادها نتيجة تعثر العميل عن السداد او وجود صعوبات تحول دون انتظامه في السداد، وتشمل إعادة الجدولة واحداً أو أكثر من الحالات التالية:-

- تمديد فترات السداد عن المتفق عليه عند منح الائتمان (التمويل).
- التنازل عن جزء من الأصل و أو الفائدة (العائد) المحتسبة.
- تخفيض معدل الفائدة (العائد) عن المعدل المتفق عليه عند منح الائتمان (التمويل).

ثانياً- فئات تصنيف الائتمان (التمويل):-

١- حسابات الائتمان (التمويل) المنتظمة:-

وهي الحسابات التي يلتزم أصحابها بشكل عام بالوفاء بالالتزامات المترتبة عليهم وفقاً للمواعيد والشروط المتفق عليها ولا توجد مؤشرات أو أدلة محددة ترجح عدم قدرتهم على

الوفاء بهذه الالتزامات خلال الأجل المتفق عليها، وتصنف هذه الحسابات الى نوعين رئيسيين:-
 ١/١- حسابات الائتمان(التمويل) وهي التي يتمتع أصحابها بخصائص مميزة مثل متانة
 الجودة:- الأوضاع المالية وانتظام وكفاية الموارد المالية والتدفقات
 النقدية والسمعة الائتمانية الجيدة، ولا تظهر بشأنها
 مواطن ضعف محتملة.

٢/١- حسابات ائتمان(تمويل) وهي حسابات الائتمان(التمويل) التي ينطبق عليها أي من
 بشأنها ملاحظات:
 مؤشرات عدم الانتظام الواردة في البند ثالثاً لمدة نقل عن
 ثلاثة أشهر او توجد بشأنها ملاحظات مرتبطة بضعف
 بعض مؤشرات الوضع المالي للعميل او ظروف السوق
 أو مشاكل خاصة بالصناعة أو غير ذلك.

٢- حسابات الائتمان(التمويل) غير المنتظمة:-

وهي الحسابات التي لا يلتزم أصحابها بسداد الالتزامات المترتبة عليهم وفقاً للمواعيد
 والشروط المتفق عليها لمدة ثلاثة أشهر فأكثر، أو توجد مؤشرات أو أدلة محددة ترجح عدم
 انتظامها في الوفاء بهذه الالتزامات وفقاً لتلك المواعيد والشروط.

وتصنف هذه الحسابات إلى ثلاثة فئات رئيسية وهي :-

Substandard	- دون المستوى
Doubtful	- مشكوك في تحصيلها
Bad	- رديئة

ثالثاً - مؤشرات تصنيف حسابات الائتمان(التمويل) غير المنتظمة:-

١- مؤشرات عدم الانتظام:-

تأخر سداد أحد الأقساط بالنسبة للقروض وما في حكمها.

وتصنف حسابات الائتمان(التمويل) ضمن احد فئات الحسابات غير المنتظمة المبينة أدناه

في حالة تحقق ذلك حسب فترات عدم الانتظام التالية:-

٣ أشهر فأكثر	الحسابات دون المستوى
٦ أشهر فأكثر	الحسابات المشكوك في تحصيلها
٩ أشهر فأكثر	الحسابات الرديئة

٢- مؤشرات الضعف التقديرية الأخرى:-

بخلاف مؤشرات عدم الانتظام المبينة بالفقرة (١) أعلاه هناك مؤشرات ضعف أخرى محددة يستدل منها على عدم قدرة العميل على الوفاء بالتزاماته وبالتالي تستلزم تصنيف الحساب ضمن الحسابات غير المنتظمة أو إعادة تصنيفه من فئة لأخرى من فئات الحسابات غير المنتظمة حتى إذا لم ينطبق عليه مؤشر أو أكثر من مؤشرات عدم الانتظام ومن أهم مؤشرات الضعف الأخرى ما يلي:-

- وجود حسابات أخرى ضمن المجموعة الائتمانية للعميل مشكوك في تحصيلها أو رديئة ذات تأثير سلبي على حساب العميل.
- عدم كفاية مصادر السداد المتاحة لتحصيل كامل قيمة الدين وفوائده (عوائده) مع ضعف الضمانات.
- عدم وجود تسديدات كافية في حسابات العميل تتناسب مع طبيعة الحساب أو الشروط المتفق عليها.
- وجود نقص في العقود والأوراق الثبوتية التي تثبت حق شركة التمويل وتدعم مطالبتها للعميل بسداد كافة الالتزامات.
- وجود قرائن على تدهور الوضع المالي للعميل أو تعثر مصادر السداد التي يعتمد عليها في سداد التزاماته أو صدور أحكام قضائية ضده من الغير أو الحجز على ممتلكاته أو أي قرائن أخرى تدل على عدم قدرة العميل على سداد التزاماته بالكامل في المواعيد المتفق عليها.
- الاتفاق على إعادة جدولة المديونية، أو إجراء أي تسويات عليها.
- اتخاذ شركة التمويل الإجراءات القانونية ضد العميل.

٣- حسابات الائتمان(التمويل) المعاد جدولتها:-

تصنف حسابات الائتمان(التمويل) المعاد جدولتها على الوجه التالي:-

- تصنف الحسابات المعاد جدولتها التي لم يسبق تصنيفها ضمن الحسابات غير المنتظمة ضمن الحسابات دون المستوى على أقل تقدير ما لم ينطبق عليها مؤشرات عدم الانتظام أو مؤشرات الضعف الأخرى التي تستوجب تصنيفها ضمن فئة الحسابات

المشكوك في تحصيلها أو الرديئة.

- تظل الحسابات المعاد جدولتها مصنفة ضمن الحسابات غير المنتظمة حسب الفئة المناسبة لها حتى السداد الكامل ولا يجوز إعادة تصنيف هذه الحسابات ضمن الحسابات المنتظمة إلا بعد تقديم مبررات يقبلها المصرف .

٤- اعتبارات أخرى عند تصنيف الحسابات:-

في حالة وجود عدة حسابات انتمان لنفس العميل وانطبقت احد مؤشرات تصنيف الحسابات غير المنتظمة على احداها تصنف حسابات العميل الأخرى ضمن نفس فئة التصنيف ما لم توجد أسباب وأدلة يقبلها المصرف تبرر عدم تصنيف حسابات العميل الأخرى ضمن نفس الفئة .

رابعاً- احتساب المخصصات وتعليق الفائدة (العائد)

١- تعلق الفائدة (العائد) المحتسبة على جميع فئات حسابات الائتمان(التمويل) غير المنتظمة

مع الاستمرار في تعليق الفائدة(العائد) حتى السداد الكامل لرصيد الحساب.

٢- استبعاد الأرباح المؤجلة عند احتساب مخصصات الديون*:-

على شركات التمويل تقدير المخصصات المناسبة على حسابات الائتمان (التمويل) لديها وفقاً لمتطلبات معايير التقارير المالية الدولية محتسبة على رصيد الحساب بعد استبعاد كل من الأرباح المعلقة والأرباح المؤجلة وقيمة الضمانات العينية طبقاً للتعليمات الواردة بالبند خامساً أدناه .

خامساً- تقدير الضمانات على حسابات الائتمان(التمويل):-

لشركات التمويل عند تحديد المخصصات على حسابات الائتمان(التمويل) غير المنتظمة استبعاد الضمانات التالية من رصيد الحساب بعد استبعاد الفائدة (العائد) المعلقة وفقاً للنسبة المبينة أمام كل نوع من الضمانات كحد أقصى وبالشروط المحددة لكل منها على النحو التالي:-

١- الرهون العقارية (المباني والأراضي)

يجوز استبعاد نسبة ٥٠% من قيمة الرهون العقارية حسب قيمتها السوقية وبحد

أقصى ٥٠% من رصيد المديونية بالشروط التالية:-

- أن يكون العقار مرهوناً من الدرجة الأولى لصالح شركة التمويل .
- لا توجد أي موانع يصعب أو يتعذر معها بيع العقار المرهون لصالح شركة التمويل مثل أن يكون سكناً خاصاً أو وجود أي موانع أو مشاكل قانونية أخرى بشأنه.
- أن يكون هناك تقييم سنوي للقيمة السوقية للعقار من مصدرين متخصصين مستقلين مع الأخذ بالتقييم الأقل.

٢- الأوراق المالية:-

يجوز استبعاد نسبة ٥٠% من القيمة السوقية للأسهم والأوراق المالية الأخرى المدرجة بالأسواق وقت تحديد المخصص، وذلك بالشروط التالية:-

- أن تكون هناك عقود رهن وتوكيلات موثقة تعطي شركة التمويل الحق في بيع الأوراق المالية واستيفاء المديونية المستحقة على العميل دون الرجوع له أو اتخاذ الإجراءات القانونية لذلك.
- ألا تكون هناك أي موانع قانونية يتعذر معها على شركة التمويل بيع الأوراق المالية لصالحها.

٣- الكفالات البنكية:-

يجوز استبعاد نسبة ١٠٠% من الكفالات البنكية غير المشروطة وغير القابلة للإلغاء والصادرة من بنوك ذات تقييم دولي مقبول.

٤- المعادن الثمينة:-

يجوز استبعاد نسبة ٥٠% من القيمة السوقية للمعادن الثمينة بشرط وجود تقييم من مصادر سداد موثوق بها وبشرط حيازة شركة التمويل لها بموجب عقود رهن وتوكيلات موثقة تعطي الشركة الحق في بيعها لصالحها استيفاء لمديونية العميل دون الرجوع إليه أو اتخاذ الإجراءات القانونية لذلك.

٥- السيارات وما في حكمها:-

يجوز استبعاد نسبة ٥٠% من قيمة السيارات وما في حكمها غير المستعملة (الجديدة) المشتراه عن طريق الشركة في حالة رهنها وتوثيق ذلك في إدارة المرور وتقل تلك النسبة سنوياً بـ ١٠% عن كل سنة استهلاك بعد ذلك

سادساً - ملاحظات عامة :-

١- تمثل الضوابط والتعليمات المبينة في هذه التعليمات الحد الأدنى من الإجراءات التي ينبغي على شركات التمويل مراعاتها عند وضع سياسات وإجراءات تصنيف الائتمان / (التمويل) لديها، وعلى كل شركة وضع السياسات والإجراءات التحوطية المناسبة لطبيعة هيكل المخاطر لديها بما لا يخل بالضوابط والتعليمات المحددة بهذه التعليمات ، وفي حالة وجود المزيد من فئات تصنيف الائتمان / (التمويل) لدى أي شركة لأغراضها الخاصة ينبغي على الشركة عمل برنامج توفيقى لمعادلة تصنيفاتها بتصنيفات المصرف المركزي (Mapping).

٢- يتم استبعاد ١٠% على الأقل من قيمة أي ضمانه إذا كانت بالعملة الأجنبية باستثناء الضمانات بالدولار الأمريكي.

٣- تعتبر المخصصات والفوائد (العوائد) المتعلقة المحتسبة وفقاً للضوابط السابق بيانها والتي يعتمد عليها المصرف في نهاية كل عام الحد الأدنى لما يجب على الشركة احتسابه، وعلى كل شركة احتساب مخصصات الديون لديها وفقاً لمتطلبات معايير التقارير المالية الدولية وتدقيقها من مراقب حساباتها الخارجي والالتزام بها بحيث لا تقل عن المخصصات المحتسبة وفقاً لضوابط المصرف والمعتمدة منه.

٤- ضرورة قيام شركة التمويل بإخطار المصرف عن رغبتها بإعادة تصنيف التسهيلات الائتمانية (التمويل) من حسابات غير منتظمة لحسابات منتظمة.

٥- على جميع شركات التمويل التقيد بالتالي* :-

١/٥- العمل على تحديث وإدخال البيانات المتعلقة بجميع المخصصات المحتسبة على المديونيات المستحقة على جميع حسابات العملاء غير المنتظمة (حسابات بشأنها ملاحظات / دون المستوى / مشكوك في تحصيلها / رديئة) وما علق من فوائد (عوائد) على هذه الحسابات اعتباراً من تاريخ استحقاق أول قسط من خلال النظام المعد لذلك بالحاسب الآلي وفقاً للتعليمات التطبيقية المرفقة في الملحق رقم (٦) على أن تنتهي شركات التمويل من إدخال جميع البيانات المطلوبة قبل ١١/٢٠ من كل عام.

٢/٥- تزويد المصرف كتابياً برأي مراقبي الحسابات القانونيين حول تقييمهم للائتمان الممنوح وقيمة المخصصات المحتسبة قبل ١١/٢٠ من كل عام .

٣/٥- مرفق كشف "برموز تصنيفات حسابات العملاء" على أن يتم أخذ هذه التصنيفات في الاعتبار عند إعداد الملف الإلكتروني الشهري الخاص بنظام الأخطار المصرفية ملحق رقم (٥) .

ب- شطب الديون* :-

يجب على جميع شركات التمويل ، إخطار مصرف قطر المركزي عن الديون التي تقوم بإعدامها طبقاً للتعليمات التالية :-

- ١- الدين الذي يبلغ خمسون ألف ريال قطري فأكثر المستحق على العميل أو الناتج عن تسوية ترتب عنها إعدام هذا المبلغ يجب إخطار المصرف المركزي وذلك قبل إعدام الدين أو إبرام التسوية بشهر واحد على الأقل من خلال أي من النموذجين المرفقين ملحق رقم (٢٤) وإذا لم تتلق الشركة أي اعتراض من قبل المصرف على إعدام الدين أو التسوية خلال شهر واحد من تاريخ الإخطار يمكن للشركة أن تستمر في إجراءات إعدام الدين أو إتمام التسوية .
- ٢- الديون المراد شطبها والتي تبلغ قيمتها أقل من خمسون ألف ريال قطري للعميل الواحد يتم إعلام مصرف قطر المركزي بها في نهاية العام .
- ٣- يجب موافقة مجلس الإدارة أو من يفوضه عند إعدام أو إجراء تسوية مع عميل يترتب عليها شطب جزء أو كل من أصل الدين أو الفائدة / الأرباح .
- ٤- لا يتم شطب الدين إلا بعد الانتهاء من تسديد المديونية المتفق على تسويتها مع العميل .
- ٥- يجب إدخال بيانات ما يتم شطبه من ديون في النظام المعد لذلك بالحاسب الآلي .
- ٦- يجب على كل شركات التمويل إدخال جميع مديونيات العملاء التي سبق وأن تم شطبها والتي قيمتها تساوي عشر آلاف ريال قطري فأكثر قبل صدور هذه التعليمات بنظام الديون المعدومة بالحاسب الآلي .
- ٧- ضرورة إدخال قيمة أي مبالغ قد يتم استردادها سواء كانت جز أو كامل قيمة ديون سبق وأن قامت الشركة بإعدامها لبعض العملاء بنظام الديون المعدومة بالحاسب الآلي .
- ٨- يجب أن تتقدم كل شركة بطلب تخصيص رقم سري لأي عميل سبق وأن تم شطب دين له ولم يسبق تخصيص رقم سري له من خلال نظام الأخطار المصرفية .
يعمل بهذه التعليمات اعتباراً من تاريخه (٢٠١١/٤/٢٠) .